إدراك التهديدات الأمنية بين المقاربات العقلانية والمقاربات المعرفية

-دراسة نظرية-

أ. زهيرة حواس - جامعة باتنة.1.

ملخص

تعتبر دراسة الإدراك الأمني والتي تتناول ارتباط هذا المفهوم بالصراعات والأزمات الدولية من أهم البحوث الأكاديمية التي ارتبطت في الأدبيات الغربية بدراسة العلاقات التفاعلية بين الدول لتحليل كيفية فهم المعلومات الواردة إلى دوائر صنع القرار، وممارسات الأطراف الفاعلة في النظام الدولي، والتي تتخذ من المدخل العقلاني منظورًا لتحليل قرارات صانعي السياسة لمجابهة مخاطر التهديدات والتحديات الأمنية الدولية، حيث يُمَكِّن الفهم الصحيح والموضوعي صانع القرار من التَحَكُّمِ في مسار الأزمة وكيفية معالجتها. إلاَّ أنَّ انتقال تحليل الأزمات الأمنية من المستوى ما بين– الدولتي إلى المستوى داخل الدولة وبروز ظاهرة "أزمة الأمن المجتمعي"، التي تتمايز فيها أطر التحليل من حيث طبيعة المشاكل الأمنية محل الصراع، الأطرافالمتورطة، وتصوّرات ودوافع كل طرف، أصبح يتطلب أكثر اعتماد المدخل المعرفي للإلمام بالعمليات العقلية لصانع القرار لتفسير سوء إدراكه، تَحَيُّزِه في الفهم، معتقداته ودوافعه والذي قد يُفَسِّر أكثر استعصاء التعامل مع الواقع الأمني في الدول غير الديمقراطية ومن بينها الدول العربية التي عرفت واقعًا جديدًا للأزمات الأمنية المجتمعية في ظل الحراك الذي عاشته بعض الدول وطالت تداعياته البعض الآخر منها منذ أواخر سنة 2010.

الكلمات المفتاحية: الإدراك الأمني، أزمة الأمن المجتمعي، القرار العقلاني، القرار المعرفي.

Abstract

Studying security perception, linked the concept to international conflicts and crises, is one of the most important academic research fields, which have been developed within Western literature to mainly examine the interactive relations between States in order to analyze how information are received in decision-making circles, besides to the practices of the international system actors. Such literature uses a rational approach to analyze policy makers' decisions to face the risks of international insecurity threats and challenges.

However, the shift of the security crises analysis from the inter-state to the intra-state level, along with the emergence societal security crisis phenomenon – in which analytical frameworks of the nature of security problems, the parties involved, and perceptions and motivations of each party – widely differentiate, requires the analysis of policy making mental and cognitive processes (policy maker's perceptions, misperception, comprehension bias, beliefs and motives), which can explain the difficulties of addressing security reality in non-democratic states, including the Arab States which have been facing new societal security crises in the context of the Arab Spring, since 2011.

Keywords: security perception, societal security crisis, rational decision, cognitive decision.

مقدمة

إن فهم وتحليل مدركات الأفراد، والجماعات والدول وكيفية تشكلها ومصادرها، وتجلياتها في الظواهر الإنسانية والاجتماعية عمومًا، والسياسية خصوصًا، وفي دراسة الصراعات والأزمات الأمنية على وجه التحديد ما بين الدول وداخل المجتمعات، والتي تقاطعت في تفسيرها مقاربات علم النفس، علم الاجتماع وعلم السياسة، أخذت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وارتباطها بمفهوم الأمن غير التقليدي بُعدًا مُغايرًا يركز على مدى إدراك/سوء إدراك صانعي القرار في إدارة الصراعات والأزمات داخل الدولة أكثر منها ما بين الدول، والمشاكل والقضايا الأمنية العابرة للقوميات وللحدود. خاصَّةً وأنَّ أنماط التفكير والإدراكات للأفراد تجاه بعضهم البعض، أو تجاه بيئة الصراع أو الأزمة ومعطياتها تتضمن وجهان يتمثلان إمَّا في الإدراك (perception) السليم والموضوعي والمؤدي إلى الفهم الجيد للمعلومات التي تبنى عليها القرارات والذي تبنَّته المدرسة العقلانية بتطبيق النموذج الواقعي، وافتراض صانع القرار المنفتح على المعلومات الجديدة فاعلاً عقلانيًا يختار من بين البدائل الأفضل والأكثر تحقيقا للفائدة، أو سوء الإدراك (misperception)المؤدي إلى الفهم الخاطئ للمعلومات والذي تبنَّته المدرسة المعرفية بتطبيق النموذج المعرفي الذي يرى أن فرضية الفاعل العقلاني صعبة التطبيق في الواقع العملي، ويؤكد على تفسير عمل العقل البشري في الواقع خاصةً بتحليل وتفسير الأزمات الأمنية المجتمعية التي تعتمد على المقاربات التفسيرية الأصلية لتحليل الجوانب السلوكية من خلال التعرض لدوافع ومواقف الأطراف، المشاكل والقضايا المثيرة لتلك الأزمات وسياسات إدارتها،

بالتركيز على إدراك/سوء إدراك صانعي القرار انطلاقًا من المداخل النظرية لاتخاذ القرارات وخاصةً منها الأمنية.ومع أنَّ العديد من الباحثين يعتبرون المدخل الإدراكي– المعرفي أنسب إطار لتحليل القرارات الأمنية، يقترح آخرون أهمية دمج المدخل العقلاني–المدخل المعرفي في اتخاذ القرار على مرحلتين باستخدام الطرق المعرفية أولاً، ثم تطبيق الاختيار العقلاني كخطوة ثانية لتفسير ترابط عوامل الإدراك، شخصية القائد، والعقلانية معًا في تحليل اتخاذ القرارات لإدارة الأزمات الأمنية.

هكذا يعالج البحث إشكالية ربط المقاربات العقلانية والمقاربات المعرفية إدراك/سوء إدراك صانع القرار لواقع الأزمة الأمنية داخل الدولة بكيفية صنعه للسياسات الأمنية لإدارة تلك الأزمة بالتركيز على دوره في بيئة تقيدها العوامل السياقية أو بيئة تحددها العوامل السيكولوجية وقيود الضغوط الداخلية والخارجية

ولمعالجة هذه الإشكالية نطرح الفرضيات التالية:

إذا ركزَّ الطرح العقلاني على المدركات الواقعية للمخاطر التي تهدد القيم المركزية للدولة فإن طرح المقاربات المعرفية ركز أكثر على المخاطر اللينة التي تهدد أمن الأفراد، المجتمعات والقيم الإنسانية.

تحدد عوامل البيئة النفسية والسمات الشخصية إلى جانب ضغوط البيئة العملية الداخلية والخارجية سلوك صانع السياسة لمواجهة التهديدات الأمنية.

يعد الاستغلال الصحيح للمعلومات أساس إدراك الفاعل العقلاني للتهديدات بينما يشكل اعتماد العوامل المعرفية إدراك أكثر للمخاطر الواقعية وإدارة الأزمات الأمنية.

أولا: الإدراك الأمني: المفهوم والمقاربات المفسرة

مفهوم الإدراك

إنَّ مفهوم الإدراك الذي يقترب في اللغة العربية من معنى التصوّر، والذي تمَّ تعريفه على أنَّه: "عملية تصوّر ذهني تتفاعل فيه مجموعة من المؤثرات الداخلية والخارجية فضلاً عن العوامل الذاتية، إذ لا يمكن إغفال تأثير العوامل الذاتية في إدراك موضوعات العالم الخارجي"(الموسوعة العربية، 1965، ص68) يتميَّز في حقل العلوم السياسية عن مجرَّد التصوّر، حيث يبدأ تحليل الإدراك من تحديد القضايا التي تؤثر في ذهن الفرد حول موضوع مُعيَّن (السيد سليم، 1998، ص423) بينما يبدأ تحليل

التصوّر من تحديد انطباعات الفرد على ظاهرة معينة، إضافةً إلى أن الإدراك يتعامل مع البيئتين الداخلية والخارجية ولا يكتفي بمتغيرات ثابتة يستمدها من التصور بل يتعامل مع الموقف وفقا للمتغيرات المستمرة والمعلومات المتدفقة ممّا يجعله أكثر شمولية من التصوّر الذي يعتمد عليه أحيانًا كمقدمة لتشكيله (ربيع، 1974، ص66). يتأثر هذا الإدراك بعدَّة عوامل مثل شخصية المدرك وقدراته وشخصية من يتم إدراكه، كذلك بتوقعات وافتراضات الفرد وقيَّمه ومعتقداته وانفعالاته وميوله واحتياجاته (مقلد، 1982، ص224)، إضافةً إلى السياق الثقافي والخبرة الماضية ومقدار المعلومات المتوافرة وتنظيمها ومصدرها (كريتش، 1974، ص37)، ويقابل الإدراك سوء الإدراك الذي يعتبر الفارق بين الإدراك والواقع، أي العالم كما يدركه صانع القرار والعالم كما هو بالفعل، أو العملية التي يَحِيد فيها صنع القرار عن النموذج العقلاني القياسي لمعالجة المعلومات (ليفي، 2010، ص457).

تطور مفهوم الأمن

أمَّا مفهوم الأمن فقد طغى عليه تصوّر المنظور العقلاني: الواقعية والليبرالية حتى تسعينيات القرن العشرين، وقد برز ذلك في تعريف ولفرز (Wolfers): "الأمن موضوعيا يرتبط بغياب التهديدات ضدَّ القيَّم المركزية، وبمعنى ذاتي هو غياب الخوف من أن تكون تلك القيَّم محلَّ هجوم" (Buzan,1991,p.17) ليحصر بذلك القيَّم المركزية التي يتعيَّن حمايتها من التهديدات العسكرية في بقاء الدولة كوحدة مرجعية أساسية، الاستقلال الوطني، الوحدة الترابية، والرَفَاه الاقتصادي كإضافة لهذه القيَّم عند الواقعيين في الطرح الليبرالي (Buzan,1991,p.17) ويذهب والتر ليبمان (Walter Lippmann) في تعريفه الضيق للأمن وربطه بسياسة الدولة الحمائية ضّد الهجمات العسكرية إلى أنه: "قدرة الدولة على حماية قيمها الرئيسية حتَّى وإنْ تَطَلَّب ذلك الدخول في حرب(collins,2016 ,pp.2-3)، ولأنَّ الطرح التقليدي للأمن ارتبط في مرحلة الحرب الباردة بالدراسات العسكرية الحربية والإستراتيجية (Baldwin,1997,pp.5-6)، لم يعرف هذا المفهوم تعريفًا واضحًا ومحدَّدًا الأمر الذي أثار النقاشات حول موضوع الدراسات الأمنية كجوهر العلاقات الدولية (Baldwin,1995,p.118) وبروز توجّه ابستيمولوجي حديث في الطروحات النقدية، والطروحات ما بعد الحداثية بإثارة التساؤل حول موضوع الأمن وطرح إشكالية الوحدة

المرجعية "غير الدولة"، و"التهديدات غير العسكرية"، التي يجب على الوحدة المرجعية حماية نفسها منها لضمان بقائها. هكذا ارتبط توسيع مفهوم الأمن إلى المجالات السياسية، المجتمعية، الاقتصادية والبيئية، وتعميقه باعتماد الفواعل غير الدولة كالمجتمع والأفراد كوحدات تحليل مرجعية، بإدراك مضامين الأمن غير التقليدي خاصَّة في نظرية الأمننة لمدرسة كوبنهاجن ومقاربة الأمن الإنساني التي تبنَّتها المنظمات الإقليمية والدولية منذ نهاية الحرب الباردة، والتي تزامنت مع الطرح الواقعي الجديد للأمن المشترك الذي يتمحور حول إستراتيجية تعاونية لتقليص أخطاء إدراكات صانعي القرار وحسابات الدول في سباق التسلح والسعي نحو مزيد من القوة العسكرية.

المقاربات المفسرة لتطور إدراك المخاطر الأمنية

ولأنَّ تطوّر الإدراك الأمني ارتبط بتطوّر مفهوم الأمن ذاته، من تصوّره كغياب للتهديد العسكري المرتبط بالدولة القومية وبقائها، إلى اعتباره تصوُّرًا لصانع القرار للعناصر المادية والمحتملة للتهديد والقوة، سوف نتناول تغير إدراك التهديدات الأمنية من خلال التمييز بين ما هو أمن تقليدي يرتبط بالتهديدات الموَّجهة للدولة أو التي تصدر عنها، وما هو أمن غير تقليدي يركّز على أمن الأفراد والمجتمعات في مواجهة تهديدات العنف العرقي والطائفي، الصراعات على الموارد، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، الاعتداء على حقوق الإنسان، الفقر، الأوبئة، ... من خلال:

أ. المقاربات النقدية للأمن:

حيث أسهمت المدرسة النقدية في نقل الأمن كمفهوم يقوم على أساس بقاء الدول إلى مفهوم يقوم على أساس بقاء الأفراد والشعوب (بن عنتر، 2005، ص58) والتركيز على التهديدات التي لم يعد مصدرها الدولة العسكرية بل جُملةً من الأمور الاقتصادية والبيئية والديمغرافية، والتي تناولتها دراسات بعض الباحثين في العالم الثالث التي اعتبرت التحليلات التقليدية بناءًا مركزيًا غربيًا لا يناسب المشهد الأمني في دول الجنوب (بن عنتر، 2005، ص15)، إضافةً إلى إبراز عدم تمتع التصوّر التقليدي بالمرونة الكافية لإدراك مستجدات النظام الدولي بسبب دخول الباحثين دوائر صناعة القرار ما أفقد حقل الدراسات الأمنية الحياد الفكري وقيَّد هؤلاء المفكرين لإدراك التهديدات الجديدة والحقيقية للعالم المادي (زقاغ، 2011، ص62).

ومع أنَّ النظرية النقدية الاجتماعية ركزَّت في تصوّرها للأمن على بعض مبادئ المنظور الواقعي كالبقاء كهدف، واستخدام القوة في حالة التهديد، وفوضوية النظام الدولي التي تحدّد سلوكيات الدول والمعضلة الأمنية الناتجة عن انعدام الثقة، اختلف هذا الطرح في تصوّر الكسندر وندت بوضع مفهوم بديل للمعضلة الأمنية يتمثل في "الجماعة الأمنية" كبديل مؤسسي لحالة الفوضى الدولية يساعد على توجيه الدول نحو تحقيق درجة أكبر من السلام من خلالها (بيليس، 2004، ص ص434-435)، ويعتبر الطرح البنائي تطوّرًا للتصوّر النقدي الاجتماعي، لكن باعتبار الأمن مدلولاً اجتماعيًا أكثر منه مدلولاً ماديًا عند وندت (Wendt,1999,pp.450-451) حيث ركزَّت مقاربة كاتزنشتاين(Katzenstein) على علاقة الهويَّة بالمصلحة ودورها في تشكيل السلوكات الأمنية للفواعل (Katzenstein,1996, p.2).

إلى جانب الاعتراف بأهمّية المعرفة في تحويل السياسات الأمنية والهياكل الدولية والذي اعتبره كل من أدلير (Adler) وبرنيت (Barnett) أفضل سبيل لتشكيل هذه السياسات الأمنية وتهيئة جيدة لظروف الاستقرار والسلام الدوليين (Adler&Barnett,1998, p.59).

وبالرغم من دفاع الطرح البنائي عن ربْط مسألة الهويَّة بالمصالح من أجل تقديم إدراك أوضح لكثير من مسائل السياسة الدولية والقضايا الأمنية، أثارت مشكلة إقرار هذا الطرح مركزية الدولة كفاعل واستمرار إدراك الأمن وفق التصوّر العسكري، الانتقادات خاصَّة مع تبنِّي الدراسات الأمنية تَوجُّه مقارنة الخطابات الأمنية التي تنتقد الخطاب الأمني للواقعية، كالخطاب الأمني الاجتماعي المبني على متغيّرات التعاون والسلم والعدالة والفهم المشترك والتركيز على القضايا الأمنية الجديدة التي أهملها الواقعيون والذي تبنَّاه ريتشارد آشلي (Richard Ashley)، جون فاسكيز (John Vasquez)، وجيم جورج (Jim George) باقتراح تطوير الخطاب الأمني عبر اللجوء إلى الجماعة المعرفية لنشر القيَّم الأمنية المشتركة والأفكار التعاونية والسلمية بين الدول (Hansen,1997, pp.371-37). إلاَّ أنَّ الواقع الأمني في دول الجنوب لم يجد إطارًا للتحليل ضمن المقاربات النقدية، ولا البنائية ولا حتى في تصوّر كين بوث (ken Booth) "التحرر" أو "الإنعتاق" الذي يُوَلِّد الأمن بدلاً عن السلطة أو النظام (Booth,1991,p.319)، لذا انتقد محمد أيوب هذه المقاربات باعتبارها فرضًا

لنموذج للمدركات الغربية البعيدة عن الواقع الأمني في دول العالم الثالث، واعتمد الطرح الواقعي بتركيزه على أمن الدولة (Ayoob, 1997,p.126) والذي وافقه أميتاف أشاريا(amitav Acharya) الذي أقرَّ بعدم إمكانية فصل مقاربة الأمن القومي عن التهديدات غير العسكرية في الدول النامية (Acharya,2002, p.304).

ب. نظرية الأمننة لمدرسة كوبنهاجن:

جسَّدت مدرسة كوبنهاجن في أعمال باري بوزان ومجموعة من الباحثين منهجًا جديدًا لتناول مفهوم الأمن يربط الدراسات التقليدية والدراسات النقدية مع بروز الصراعات داخل الدولة وبين الجماعات الاثنية على الموارد بعد نهاية الحرب الباردة (Hermann et al.,1999,p.116)، يتبنَّى تصوّرًا جديدًا للأمن وإدراك التهديدات الأمنية، حيث قدمت إضافةً إلى الدراسات الأمنية تمثلت في مفهوم الأمننة والذي يعني: "السياق الخطابي الذي يبنى من خلاله الفهم/الإدراك التاذاتاني داخل الجماعة السياسية لحماية قيَّم موضوع مرجعي من تهديد موجود عبر الدعوة لاتخاذ التدابير الاستثنائية للتعامل مع هذا التهديد" (Buzan&Waever,2003,p.491) لتصبح أيَّة قضية "مشكلة أمنية" إذا بُنِيَت كتهديد من خلال خطاب النخب (Waever,1998,p.6). ومع أنَّ بوزان طرح مفهوم الأمننة على مستوى النظام الدولي بتَمَكُّن دولة ما من اعتبار قضية ما مُهدَّدة لأمن النظام الدولي والتي ساعدت آليات العولمة والإيديولوجية الليبرالية العالمية على انتشارها (Stone,2009,p.8).

إلاَّ أنَّ ويفر اعتبر الأمننة قيام النخب بتصوير قضية ما بأنَّها تمثل تهديدًا للأمن القومي للدولة وذلك بهدف صياغة سياسات متطرِّفة تجاهَّها حيث لا تمثل تلك القضية تهديدًا وجوديًا للدولة بقدر ما تصوّره النخب الحاكمة على أنَّه كذلك (Stone,2009,p.8)، لذا برز الاختلاف داخل مدرسة كوبنهاجن حول مكانة الدولة كموضوع مرجعي في تحليل مسألة الأمن، وذلك بتطوير ويفر ومجموعة من الباحثين تصوّر الأمن المجتمعي الذي أدخله بوزان إلى حقل الدراسات الأمنية باقتراحهم نقل الموضوع المرجعي من الدولة إلى المجتمع كموضوع مستقل والذي شَكَّل قطيعة مع الدراسات التقليدية (بن عنتر، 2005، ص58). إنَّ تأثير نظرية الأمننة في فهم واستغلال قضايا الأمن داخل المجتمعات والتي طال حتى القضايا العادية كعمليَّة التحَوُّل الديمقراطي، الأزمات الاقتصادية، العدالة الاجتماعية وخاصَّة قضايا الحقوق

والحريات، يُفسِّر الواقع الأمني في المجتمعات العربية عمومًا والتي عاشت الحراك السياسي تحديدًا، حيث حَوَّل الخطاب الأمني للنخب الحاكمة هذه القضايا إلى تهديدات ترتبط بانهيار بعض الدول، تنامي العنف والتطرُّف وتزايد ضحايا الهجرة واللجوء لتسويغ اتخاذ القرارات الطارئة لمواجهتها خاصَّة في ظل الأنظمة التي يصعُب فيها الفصل بين المدني والعسكري والتي تستهدف المعارضة وتقوِّض دور المؤسسات التقليدية (صلاح، 2017، ص12).

ج. مقاربة الأمن الإنساني:

ركزَّ تيَّار من الدراسات الأمنية على قضايا الفقر، والبطالة والجوع والتنمية باعتبارها قضايا تهدد أمن البشر (Buzan&Hansen,2009,p.36)، وقد نجح هذا التيَّار في تضمين تصوّراته حول الأمن في تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدَّة سنة 1994 بالحَّث عن ضرورة الانتقال من التركيز على الأمن النووي إلى التركيز على تردِّي الأوضاع الصحية والتلوث البيئي والصراعات المسلحة الداخلية (UNDPH, 1994, p.22).

هكذا برز مفهوم الأمن الإنساني ليؤكد تعريف مايكل دايلون(Michael Dillon) بازدواج المفهوم الذي يحتمل "الأمن"و"اللاأمن" (بن عنتر، 2005، ص14) خاصَّة في الشق المتعلق بالشعور باللاأمن من متطلبات الحياة اليومية أكثر من مخاطر الأحداث العالمية، وبالمفهوم المبني على "التحرر من الحاجة والتحرّر من الخوف (Owen,2004,p.375) في تحليل الأمن الإنساني، ببحث كيفية حماية الفرد "الإنسان" كموضوع مرجعي من تهديدات الفقر، المرض، والجوع، والبطالة، ... والاستجابة لحاجياته وتأمينه من الحرمان الاقتصادي والارتقاء بمستوى معيشته وتحقيق رفاهيته، حيث جاء في تقرير الأمم المتحدة: "مفهوم الأمن يجب أن يتغيَّر من التصريح والتأكيد على الأمن القومي إلى تركيز أكبر على أمن الناس، من التركيز على الأمن عبْر التسلُّح إلى الأمن عن طريق التنمية البشرية، من الوحدة الترابية إلى الغذاء، الشغل وأمن البيئة" (UNDPH, 1994, p.22). إلاَّ أنَّ هذا الطرح لأمن الإنسان والذي تطوَّر ليشمل حقوق الإنسان، الحكم الراشد ومنْع الصراعات حسب تقرير الأمم المتحدة لسنة 2000 الذي رَبَطَه بالأمن القومي (عنان، 2000)، أبرَزَ البُعد السياسي في توَجُّه المنظمة الأممية بجعل الأمن الإنساني مجرّد جدول لرسم سياسات وتسويغ اتخَّاذ

قرارات وفقاً لإدراكات وتصوّرات أطراف معيَّنة، حيث اتجهت بعض الدول إلى ربط الأمن الإنساني بأمنها في سياساتها الأمنية، وربْط مؤسساتها العسكرية بقضايا غير عسكرية اكتسبت الطابع الأمني من منظور الأمننة كالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ودورها في تحقيق الأمن القومي للدولة، والتي برزَت في تقارير التنمية الإنسانية عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ سنة 2002 (رجب، 2017، ص8) وبالرغم من اعتبار الأمن الإنساني مجرَّد تفسير للدراسات الأمنية وتوسعة للدراسات التقليدية للمفهوم خاصَّة في إطار بحث قضايا "لا أمن الإنسان" كالفقر، اللامساواة، تدهوّر البيئة، ضمن قضايا أمن الدولة أكثر منها قضايا أمن الأفراد، تبقى مقاربة الأمن الإنساني مقاربة تعاونية لتحقيق الأمن الشامل(بن عنتر، 2005، ص30) انطلاقًا من تصوّرات أمنية لمشاكل الإنسان.

ثانيا: تأثير العوامل الإدراكية في مواجهة التهديدات الأمنية

تطرح نظرية الانسجام المعرفي كيفية تأثير العوامل السيكولوجية والسمات الشخصية لصانع القرار في إدراك التهديدات ومعالجة المعلومات لإدارة الأزمات الأمنية، بالتركيز على الصور النمطية التي يستخدمها العقل لتصنيف الأحداث والأطراف الفاعلة(Hermann et al, 1997,p.403)، ومنظومات المعتقدات التي توفّر هياكل لتفسير وفهم مواقف اتخاذ القرارات (Renshon &Renshon,2008,p.512)، العواطف وتأثيرها في القدرة المعرفية لمعالجة المعلومات(Mc Dermott,2004,p.692).

إضافةً إلى محدّدات شخصية القائد كالدوافع المزاجية التحيُّز (Winter,2003, p.110) والتي تُغذِّيها عوامل البيئة السيكولوجية خاصَّة نُظُم المعتقدات بالاستناد إلى التجارب السابقة في معالجة المعلومات، والتي تُشكِّل محدّدات أساسية في تحليل البنية العقلية المنتجة لتهديدات الأمن المجتمعي في الحكومات الوطنية ولدى الفواعل المجتمعية الأخرى، حيث يطرح جيريل روزاتي (Jerel A.Rosati) مقاربة معرفية تربط الأمن بالسياسة في عقل صانع القرار أو القادة السياسيين لإدراك البيئة المحيطة بهم تتضمن: تضخيم عناصر البيئة الأمنية النابع من اعتقاد الخطر والتهديد الدائم، البحث عن سوابق معرفية في الذاكرة لتوظيفها في تفسير التحديات الجديدة التي يواجهها صانع القرار، تحديد عواقب السلوك المستقبلي المحتمل للأطراف المتورِّطة في القضية والتركيز على الأسوأ منها، البحث عن البدائل السياسية الممكنة للخيار

المتخَّذ في حالة فشله تفاديًا للآثار السلبية، وانتقاء الخيار السياسي لمعالجة الوضع (Rosati,n.d,pp.56-57). ولأنَّ الصور النمطية قد تجعل صانع القرار مُعَرَّضًا لمخاطر المبالغة في التعميم والتحيُّز خاصَّة من خلال تفاعل تقييمات التهديدات/التحدِّيات التي تعتمدها كل دولة في المجال الأمني والتي تخلق منظومات المعتقدات التي تحدّد طريقة القادة في معالجة المعلومات (Renshon&Renshon,2008,p.512) وصنع القرارات بناءًا على الحالات المشابهة التي قد يقود القياس عليها إلى النتائج الخطأ في ظل التعقيدات الكثيرة للظواهر، وتحيُّز أو مزاجية صانع القرار تحت تأثير دوافعه وعواطفه في معالجة البيانات، حيث يعتقد بوزان بأنَّ لكل دولة منظورًا موقفيًا مختلفًا حول القضايا التي تصنع قاعدة المعلومات لنظام صناعة القرار وفقًا لمنظومتها الثقافية والعقائدية والبنائية في تشخيص وإدراك التهديد (مصباح، 2015، ص323)، فإنَّ طرح تأثير الصور المعرفية وارتباطها بنُظُم الاعتقاد في معالجة المعلومات وتأثُّرها بالتجارب السابقة أو العوامل الشخصية للقادة في إدراك التهديدات الأمنية داخل الدولة وطرق معالجة أزمة الأمن المجتمعي خاصَّة في الدول غير الديمقراطية، لا يزال يربط الأمن القومي للدولة بأمن النظام واعتبار العدُّو كل ما يهدّد بقاء هذا النظام، وانعكاس هذه الصورة المعرفية على إدراك صانع القرار للتهديدات الأمنية الحقيقية في بيئة قرارية يُغذِّيها التراكم المعرفي الذي تشُوبُه المخاوف حول سلوك الطرف الآخر والتي قد تسيطر على عقل صانع القرار وتوَجُّه سلوكه إلى ما يُعقِّد الأزمة الأمنية ويزيد من الهُوَّة بين الأطراف ويُقوِّض الأمن المجتمعي.

ويفسِّر هذا التحليل جزئيًا الأزمة الأمنية المصرية بعد أحداث جويلية 2013 من خلال الصورة المعرفية التي بَلْوَرَها القادة العسكريون حول جماعة الإخوان التي عارضت الحكم العسكري منذ سنة 1954 والتي بقيت تُوَجِّه سلوك صانعي القرار في ظل التوجُّس من إمكانية السلوك الانتقامي لهذه الجماعة بوصولها للحكم مع عدم الأخذ بعين الاعتبار للتغيرات التي طرأت على تفكير الجماعة وتفاعلاتها على المستويين الوطني والدولي (مصباح، 2015، ص315-316) الأمر الذي أدَّى إلى استعصاء إدارة الأزمة الأمنية في مصر وزاد من تعقيدها في ظل مقاومة صانع القرار لأيّ تغيير في صُوَرِه المعرفية واعتقاداته السيِّئة تجاه العدُّو وفقًا لطرح هولستي.

ثالثا: إدارة الأزمة الأمنية: المقاربة المعرفية في مواجهة المقاربة العقلانية

تَفرِض أزمة الأمن المجتمعي مناخًا غير مناسب للتفكير العقلاني بسبب الضغوط التي تمارسها على البنية الانفعالية والعقلية لصانع القرار الذي يُضطَّر إلى الاعتماد على اعتقاداته، وتوقّعاته، وميوله العاطفية والمعرفية السابقة، بدلاً من الاعتماد على العوامل الموضوعية المتمثلة في تحديد الأهداف والغايات كمُتغيّرات مُستقّلة مُسبقة، تحديد الوسائل والأدوات، استغلال كل المعلومات الجديدة، ومناقشة النتائج والتي تحدّدها المقاربة العقلانية في صنع القرار.

ومع أنَّ النماذج التقليدية لصنع قرارات إدارة الأزمات الأمنية الدولية ركَّزت على نموذج الفاعل العقلاني في الطرح الواقعي الذي يفترض أن الدول كفواعل تتصرَّف لزيادة المكاسب إلى أقصى حَّد وتقليل الخسائر إلى أدنى حَّد في ظل منظومة دولية فوضوية خاصَّة فيما يتعلَّق بالقرارات الأمنية التي تُثير المخاوف والجدل في مناقشتها داخل الدوائر القيادية في الدولة (مينتس، 2016، ص ص15-16)، بالرغم من اعتبار جراهام أليسون (Graham T.Allison) أنَّ هذا النموذج العقلاني يُعَبِّر عن تفاعل البُنيات البيروقراطية والأشكال المختلفة للتنظيم مع الأزمات الأمنية والتي تكون عادةً استجابة عقلانية (Allison,1993,pp.344-345) .

حيث يقوم صانع القرار بحساب الخيارات بعناية كبيرة والموازنة بينها بتقييم خيارات الحَّد الأعلى من الرِّبح والحَّد الأدنى من الخسائر خاصَّة في حالة الأزمات ذات الطابع الاستراتيجي التي تُحدّدها طبيعة وحِدَّة التهديدات، إلاَّ أنَّ افتراضات نموذج الفاعل العقلاني في نموذجي "الاستجابة النظمية لأليسون"، و"كلفة الحساب" لِهوُلستي صعبة التحقيق في الواقع العملي في دراسة إدارة الأزمات التي تُهدِّد الأمن القومي للدولة، لذا طَرَح روبرت جيرفيس(Robert Jervis) نموذجًا بديلاً للتحليل باعتماد العوامل المعرفية واعتبارها أكثر واقعية لتفسير عمل العقل البشري في الواقع كونها تأخُذ في الحسبان التكاليف المرتفعة لجَمْع المعلومات ضغط عامل الزمن، الغموض، مشكلات الذاكرة، التصوّرات الخاطئة، والهيكل التنظيمي والمؤسساتي، والذي طرحه في مُؤَلَفِه: " الإدراك وسوء الإدراك في السياسة الدولية سنة 1976" كأهَّم عمل في هذا الحقل (مينتس، 2016، ص19). هكذا يُشكِّل طَرْح جيرفيس إطارًا لمقاربة لتحليل الواقع الاستراتيجي لأزمة الأمن داخل الدول والتي تَحكُّمها عوامل ومُتغيِّرات

مُغايرة للسلوك العقلاني، في بيئة تَفْرِض أنماطًا مُحدَّدة على تفكير وسلوك صانع القرار والتي تَحُول دون رؤيته للتغيُّرات التي تحدث فيها، كالانفعالات أو الاندفاعات الشخصية، العوامل الإيديولوجية، إلى الصرامة المؤسساتية والجمود الهيكلي المتعلّق بأدوات صنع القرار (Kelman,2009,pp176-177). وإضافةً إلى تأثير العوامل السيكولوجية، والشخصية، والمؤسساتية في إدارة أزمة الأمن المجتمعي، تُؤَثِّر قيود البيئة العملية من خلال عامل الزمن حيث يُصَعِّب ضغط ضيق الوقت من تطبيق الحسابات العقلانية (Renshon& Renshon,2008,p.513)ويدفع بصانع القرار إلى تجاهل معلومات وبدائل معينة، والمبالغة في تبسيط الواقع، والاعتماد على التجريب من خلال استغلال الحالات التاريخية المشابهة (Mandel,1986,p.257) والاكتفاء بالحَّد الأدنى المُرضِي وفقًا للنموذج المعرفي (مينتس، 2016، ص51).

كما تُشَكِّل قيود المعلومات أيضًا عائقًا لصانع القرار خاصَّة في حالة عدم كفايتها أو غموضها، ولأنَّ الضغط السيكولوجي يزيد من صعوبة تحليل المعلومات (Sage,1990,p.35)، يُميِّز أندرو (Andrew Sage) بين نموذجي الفاعل العقلاني/الفاعل المعرفي في معالجة المعلومات وصنع القرارات، بافتراض أنَّ النموذج العقلاني يَرتَكِّز إلى استخدام كمية ثابتة من المعلومات لكل بديل، دراسة جميع أبعاد البديل قبل الانتقال إلى البديل الآخر، ترتيب البدائل وتسلسل الأبعاد: أي قيام صانع القرار بدرَّاسة ومراجعة كل المعلومات المتوافرة وإجراء مقارنات عديدة لجميع البدائل والآثار.

بينما يرتكز النموذج المعرفي على مراجعة جزء من المعلومات حول القرار فقط، عدم ترتيب البدائل، اختيار بديل يُلبِّي الحَّد الأدنى المُرضِي، واللجوء إلى المنهج التجريبي في صنع القرار بتبسيط معرفة المعلومات وعدم تقييمها كلّها (Sage,1990,pp.232-242). لذا اقترح مينتس دمْج النموذجين العقلاني والمعرفي في نموذجه "القرار على مرحلتين" حيث يقوم صانع القرار في المرحلة الأولى باستخدام الطرق المعرفية المختصرة وتقليل مجموعة البدائل، ثم استخدام النموذج العقلاني للانتقاء من بين البدائل المتبقية في مرحلة ثانية خاصَّة في حالة القرارات الداخلية التي تُصنَع فيها القرارات في بيئة محدودة جدًا (مينتس، 2016، ص ص130-131)، ولأنَّ طَرْح مينتس يُفسِّر إلى حَّدٍ كبير قرارات القادة الغير ديمقراطيين الذي يشعرون بالقلق تجّاه كل ما يهدّد بقاء النظام،

والسلطة السياسية والشرعية بتجنّب الخسائر التي لا تعوَّض وخاصَّة في الأنظمة العسكرية التي يستبعد فيها القائد كل البدائل التي لا تُرضي الهيئة العسكرية الحاكمة (kinne,2005,p.116)، فإنَّ هذا الطرح يُشكِّل مقاربة لدراسة القرارات الأمنية في دول الحراك العربي التي تتميَّز بالأنظمة القائمة على شخص القائد أو المؤسسة العسكرية والتي تستبعد بدائل القرار التي لا تُلبي حاجة القائد الذي يسعى فقط للمحافظة على منصبه السياسي.

خاتمة

إنَّ إدراك/سوء إدراك التهديدات الأمنية الذي تناولته الدراسات الأمنية التي عَرَفَت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة توسيع وتعميق المفهوم بربطه بالمشاكل والقضايا التي أنتجتها تعقيدات الواقع الأمني داخل الدولة والتي طالت آثارها المستوى الخارجي الإقليمي والدولي، وَجَدَت في الطروحات النقدية على اختلافها تفسيرات متباينة ما بين الدول الديمقراطية والدول الغير ديمقراطية في انتقالها بمفهوم الإدراك الأمني من التركيز على ما يُهدِّد أمن الدولة إلى البحث فيما يُهدِّد أمن المجتمعات والأفراد، ومع أنَّ مدرسة كوبنهاجن حاولت التخفيف من اختلافات الطروحات النقدية والربْط بينها وبين الطروحات التقليدية، من خلال "مقاربة الأمننة" التي تُضْفي صِفَة المشكلة الأمنية على القضايا السياسية العادية بهدف دَفْع صانع القرار لوَعْيٍ أكثر لمخاطر التهديدات وبالتالي اتخَّاذ التدابير الاستثنائية للتعامل معها.

إلاَّ أنَّ المبالغة في تجسيد هذا الطرح في الواقع عَقَّد كثيرًا من إدراك التهديدات وبالتالي قَوَّض من دوْر الأطراف المعنِيَّة بصنع القرار في إدارة هذه المخاطر، والتي لم تَجِد حتى في طَرْح الأمن الإنساني إطارًا لإدراكها أو قرارات موضوعية لمعالجتها خاصَّة في الدول الغير ديمقراطية التي تربط الأمن القومي فيها بأمن الأنظمة التي يجب حمايتها وتأمين بقائها، لتبقى المداخل النظرية لاتخَّاذ القرار المرتبطة ببحث السلوك البشري مُجرّد محاولات نظرية لتفسير إدراك/سوء إدراك القادة للتهديدات الأمنية في بيئاتهم الداخلية والتي تترجمها قراراتهم وسياساتهم في إدارة الأزمات الأمنية، بسبب ارتباط تعقيد تفاعل العوامل المعرفية النفسية والشخصية لصانع القرار بتعقيدات قيود الواقع الأمني بأبعاده المؤسساتية، البشرية، والقَيْمِيَّة.

المـــراجــع

باللغة العربية

-بن عنتر، عبد النور. (2005).البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي. المكتبة العصرية الطباعة النشر والتوزيع. الجزائر.

-بن عنتر، عبد النور. (2005). "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية". مجلة السياسة الدولية (مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية).160 : 56-64.

-بيليس، جون. (2004). الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة. بيليس، جون. وسميث، ستيف. عولمة السياسة العالمية. ط1. ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث. الإمارات العربية المتحدة.

-ربيع، حامد. (1974). البترول والصراع العربي الإسرائيلي. المؤسسة العربية للطباعة والنشر. بيروت. لبنان.

-زقاغ، عادل.(2011). "المعضلة الأمنية المجتمعية خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة"". المجلة الجزائرية للسياسات العامة.1: 61-73.

-صلاح، عمرو.(2017). "إطار تحليلي لجدل الأمن والدمقرطة.. حالة"داعش". مجلة السياسة الدولية (مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية). 52(207): 11-18.

-كريتش، دافيد.وآخرون.(1974). سيكولوجية الفرد في المجتمع. ترجمة: حامد، عبد العزيز. سيد، خير الله. المكتبة الأنجلو مصرية. القاهرة. مصر.

-ليفي، جالك س.(2010). علم النفس السياسي والسياسة الخارجية. سيزر، دافيد أو. وآخرون. المرجع في علم النفس السياسي. ترجمة: وهبة، ربيع. وآخرون. المركز القومي للترجمة. القاهرة. مصر.

-السيد سليم، محمد.(1998). تحليل السياسة الخارجية.ط 2. القاهرة. مصر.

-مصباح، عامر.(2015). الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة: مناقشة النماذج النظرية. ط1. دار الكتاب الحديث. الجزائر.

-مقلد، إسماعيل صبري.(1982). نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة. ط1. جامعة الكويت. الكويت.

-الموسوعة العربية الميسرة.(1965). دار الشعب للطباعة. القاهرة. مصر.

-مينتس، أليكس. دي روين، كارل. (2016). فهم صنع القرار في السياسة الخارجية. ط1. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. أبوظبي. الإمارات العربية المتحدة.

باللغة الأجنبية

Adler,Emanuel.&Barnett,Michael (eds).(1998).Security Communities. Cambridge University Press. Cambridge.

Allison, Graham T. (1993).Conceptuel Models and the Cuban Missile Crisis. In: Viotti, Paul R. &Williams, Michael. International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism. Mc Millan Publishing Company. New York.

Ayoob, Mohamed. (1997). Defining Security: A Subaltern Realist Perspective.In: Krause, Keith. & Williams, Michael. (eds). Critical Security Studies. University of Minnesota Press. Minneapolis.

Baldwin, David. (1995). « Security Studies and the End of the Cold War ». World Politics. 48: 116-138.

Baldwin, David. (1997). « The Concept of Security ». Review of International Studies. 23(1): 3-22.

Booth, Ken. (1991). « Security and Emancipation ». Review of International Studies. 17(4): 316-338.

Buzan, Barry.(1991).People, States and Fear: An Agenda For International Security Studies in the Post-Cold War Era. 2nd ed. Lynne Rienner Publishers. Boulder.

Buzan,Barry.&Waever,Ole. (2003). Regions and Powers the Structure of International Security. Cambridge University Press.New York.

Buzan, Barry. & Hensen, Lene. (2009).The Evolution of International Security Studies. Cambridge University Press. Cambridge.

Collins,Allan.(2016).Contemporary Security Studies.4th ed. Oxford University Press. New York.

Hansen, Lene.(1997). « A Case for Seduction? Evaluating the Post Structuralist Conceptualisation of Security ». Cooperation and Conflict. 32(4): 365-387.

Hermann,Richard.Voss,James F.Schooler,Tonya Ye.Ciarrochi,Joseph. (1997). « Images in International Relations: An Experimental Test of Cognitive Schemata ».International Studies Quarterly.41(3): 403-433.

Hermann ,Charles. et al. (1999).Violent Conflict in The 21st Century: Causes, Instruments, Mitigation. American Academy of Arts And Sciences.IL.

Katzenstein, Peter.(1996).The Culture of National Security: Norms and Identity. Columbia University Press. New York.

Kelman,Herbert C. (2009).A Social Psychological Approach to Conflict Analysis and Resolution. In: Sandole, Dennis. et al. Conflict Analysis And Resolution. Routledge.Francis&Taylor Group.London. New York.

Kinne,Brandon J.(2005). « Decision Manking in Autocratic Regimes: A Poliheuristic Perspective ». International Studies Perspectives. (6): 114-136.

Mandel,Robert.(1986).Psychological Approaches to International Relations. In: Hermann, Margaret. Political Psychology. Jossey-Bas. San Francisco.

Mc Dermott, Rose. (2004). « The Feeling of Rationality: the Meaning of Newoscientific Advances for Political Science ».Perspectives on Politics. 2(4): 690-716.

Owen,Taylor.(2004). «Human Security Conflict, Critique and Consensus ». Security Dialogue. 35(4): 372-396.

Renshon, Jonathan.& Renshon, Stanley.(2008). « The Theory and Practice of Foreign Policy Decision Making ». Political Psychology. 29(4): 504-536.

Rosati, Jerel A.(n.d). A Cognitive Approach to The Study of Foreign Policy. In: Neak, Laura.et al. Foreign Policy Analysis: Continuity and Changing in its Second Generation. Prentice Hall. Englewood Cliffs. New Jersy.

Sage,Andrew.(1990).Concise Encyclopedia of Information Processing in Systems and Organizations. Pergamon Press. New York.

Stone,Marrianne. (2009). « Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis ». Security Discussion. (1): 1-29.

Waever,Ole.(1998).Securitization and Desecuritization. In: Lipschutz, Ronnie. On Security. Columbia University Press. New York.

United Nations Development Program. (1994). Human Development Report: New Dimensions of Human Security ».Oxford University Press. New York.